البزري (مدير مؤسسة كهرباء لبنان) الحق على الاحداث ..

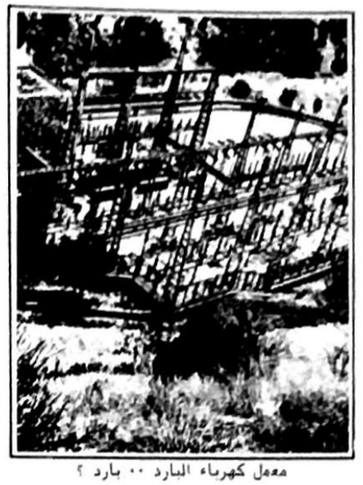

معمل كهرباء البارد .. بارد ؟

أزمة الكهرباء من أزمة النظام..

الاحداث كانت الامتحان الذي كشف عورات النظام

بعد اربعة عقود من تأسيسها:

الدولة اللبنانية تقود الناس الى النفق المظلم

هرة « الحق على الاحداث » ، وهرة اخرى « الحق على شحة المياه » ،وهرة ثالثة ، الحق على الناس الذين زادوا استهلاكهم من الكهرباء . بكلمة ، الحق على كل شيء ، بدءا من الناس وانتهاءا بـ « الطليان » ، الا على مصلحة كهرباء لبنان ، وعلى دولة مصلحة كهرباء لبنان ، التي ، وبعد اربعة عقود تقريبا من قيامها تعجز عن تأمين الحاجات الاولية للمواطن اللبناني : الحق في المياه ، الحق في النور ، الحق في السكن الخ ..

« لو تمت المشاريع التي كنا نصدد تنفيذها وحالت الاحداث دونها (لاحظوا : الاحداث) لتوفر لدينا ٥٠٠ الف كيلو واط حيث النقص حاليا ٥٠ الف كيلوواط فقط » و « ... لو بقي العقد نافذا لكانت الماكنات في ذروة انتاجها في الوقت الحاضر وهو ٢١٦ كيلو واط ، أي اضعاف العجز الموجود حاليا » .

هذه نماذج من التبريرات التي يقدمها السيد فؤاد البزري المدير العام لمصلحة الكهرباء لعجز مصلحته والدولة عن تامين واحدة من الحاجات الاساسية للمواطن .

لكن ما هي قصة المشاريع التي حال عدم تنفيذها دون توفير الكهرباء ؟

« في عام ١٩٧٣ - والحديث هنا للسيد البزري - سأعقد على شركتي وستنغهاوس الاميركية واساك البلجيكية لشراء مجموعتين لحساب مؤسسة كهرباء لبنان على ان يتم تسليم الطلبية الاولى في عام ١٩٧٤ والثانية عام ١٩٧٥ بسعر اجمالي للصفقة يبلغ ٤٠ مليون ليرة لبنانية (اي قبل الاحداث) .

« وقد وصلت الدفعة الاولى في موعدها وبدأت التجارب عليها في معمل الذوق وكانت مستوفية الشروط » .

فماذا حدث للمجموعة المستوفية للشروط هذه ؟

« خلال اجراء معاملات التسلم رسميا - والحديث ما يزال للسيد البزري - فصل عطل كبير في احدى المجموعات وتمنعت المؤسسة عن تسلمها ريثما يصار الى اصلاح الضرر واجراء تجارب جديدة تثبت صلاحية المجموعة ... » .

لعل خط المجموعة الاخرى كان افضل ؟

« ... واستدعت ٣ ماكيدات من اصل ٤ في العمل اما الرابعة فثقبت فككة . الى ان توقفت الماكنات الثلاث ... » .

لم يشرح السيد مدير مصلحة الكهرباء كيف توقفت المجموعة التي ثبت بالكشف الاولي انها مستوفية للشروط ، كيف توقف عن العمل بعد ايام قليلة من تشغيلها ، ولكن المصدر لا يحتاج الى مخيلة شيطانية جدا ليتصور عادا دين قبل الكشف وخلاله وبعده ، واي دفتر للشكاوى وضع مقابل دفتر الشروط فعبرت الماكينات الكشف ، لتسقط في امتحان التشغيل ...

ان قصة المجموعتين اللتين تعاقدت عليهما مصلحة كهرباء لبنان عام ١٩٧٣ ، وهي واحدة من النماذج التي تكشف كيف تتعامل الدولة ومؤسساتها مع المشاريع الاساسية التي يرتبط بها تطور الاقتصاد الوطني والصناعة الرئيسية بشكل خاص ، فضلا عن الحياة اليومية للمواطن .

الحق على الاحداث ...

ومع ان الدولة ومصلحة كهربائها يصح اللوم الان على الاحداث ، فانه كان معروفا منذ بداية السبعينات ان الطاقة الكهربائية المتوفرة عاجزة عن تغطية الحاجات المتطورة لاستهلاك الطاقة الكهربائية من قبل الصناعة الوطنية والمزارعين ، بفعل الزيادة الطبيعية للسكان من جهة ، وفعل دخول مستلزمات كانت تعتبر كمالية فيما مضى ، (الثلاجة ، الغسالة ، التلفزيون الخ ...) في الاستعمال اليومي لاكثر السكان .

وكان يفترض ان تأخذ الدولة ذلك في الاعتبار لكن طابع الارتجال الذي يميز عمل الدولة وسائر اجهزتها ، من جهة ، وارتباط سياستها القطاعية بتلبية المصالح الآنية لرأس المال الكبير ، ولو الطفيلي ، على حساب تلبية حاجات الصناعة الوطنية ، من جهة اخرى ، هذا فضلا عن العمولات والمداخلات والوساطات والصفقات الخ ... كل ذلك يكمن في اساس ازمة الكهرباء التي يعاني منها لبنان اليوم .

ومعلوم ان مدار هذه الازمة بدأت منذ بداية السبعينات ، ومنذ ذلك الوقت بدأ فعلا العجز في استخدام الطاقة الكهربائية ، اما الاحداث التي غالبا ما يتذرع بها المسؤولون لتبرير عجز نظامهم ، فهي الامة الشرعية للنظام من جهة ، وجريرتها - اي الاحداث - انها كانت الامتحان الذي كشف عورات هذا النظام ، من الناحية الاخرى .

١٠٠ ميغاواط العجز

يبلغ مجموع الانتاج الاجمالي من الطاقة الكهربائية ٤١٥ ميغا واط فقط ، في حين يصل الاستهلاك وفق تقديرات اولية تأخذ في الاعتبار الحاجات الراهنة فقط من دون الالتفات الى الحاجات الكامنة الناتجة عن عودة المؤسسات الصناعية والتجارية الى العمل بكافة طاقتها فضلا عن عودة السكان الى مناطق سكناهم الطبيعية . يحتاج الاستهلاك الى حوالي ٥١٥ ميغا واط ، وتحتاج مدينة بيروت وحدها الى ١٠٠ ميغاواط .

ويبدو ان الخلل لا يتعلق بمعمل الذوق وحده ، اذ المجموعات الغازية الاربع المفروض ان تغطي مجتمعة ١٤٠ ميغا واط لا تستطيع العمل سوى جزئيا نظرا للتعطل الاساسي في صفها ، وهي تستطيع وحدها سد العجز الحاصل في الطاقة الكهربائية ، فيما لو عملت .

اما معمل الجيه (ينتج ١٤٠ ميغا واط) فليس احسن حالا ، اذ ان اجراءات الصيانة فيه هي على مستوى من التدني ، بحيث يتوقع بعض الخبراء ان تتوقف احدى مجموعتيه عن العمل خلال الفترة التالية للصيانة .

وبينما يفترض ان تعطي معامل الليطاني ١٤٠ ميغاواط فانها تقدم ، فقط ، ٢٥ ميغا واط .

هذا اذا اغفلنا معمل الذوق وقصة مجموعتيه اللتين (بلا ذوق !) اذ بينما الطاقة المقدرة للمجموعتين ٢٢٠ ميغا واط فانها تقدم ٣٥ ميغا واط فقط !

العمال والصناعة واكثرية السكان

لقد كان اكثر المتأثرين بأزمة الطاقة الكهربائية الصناعة الوطنية من جهة والعمال وسائر الكادحين واكثرية السكان من الجهة الاخرى اولئك الذين لا يملكون مولدات خاصة يشغلونها اوقات انقطاع التيار الكهربائي .

وحسب تقديرات اولية فان خسارة الصناعة الوطنية بعد شهر من تطبيق برنامج التقنين هو ٤٠ مليون ليرة .

وتنشأ منازعات بين العمال واصحاب العمل حول كيفية تعويض ساعات توقف العمل ، ويضطر العمال الى العمل ساعات اضافية تمتد الى عشرة ساعات في اليوم للتعويض عن التوقف .

ولا نجد حاجة للخوض في تفاصيل الاضرار الاخرى التي يتركها انقطاع التيار الكهربائي . فالاكثرية الساحقة من المواطنين تعانيها ساعة فساعة ...

النفق المظلم

ان ازمة الطاقة الكهربائية هي واحدة من وجوه عديدة لازمة النظام اللبناني ذاته .

لقد حرصت البورجوازية اللبنانية والقسم الكومبرادوري منها بشكل خاص ، ان تقدم تجربة نظامها خلال العقود الماضية باعتبارها - اي هذه التجربة - مصدرا للالهام والاشعاع في المنطقة بأسرها .

ان الظلام الذي تقدمه الدولة للمواطنين . يقود الى النفق المظلم الذي دخلته « التجربة » اللبنانية : اي تجربة الرجعية اللبنانية بعد اربعة عقود من حكمها .

■

عمال الليطاني وانسانية محافظ الجنوب ؟؟

بعد مراهقات عديدة ووعود « عرقوبية » من الدولة بتحقيق مطالب عمال مشروع الليطاني لجأ اجراء المشروع الى اضراب مفتوح من اجل تحقيق مطالبهم المزمنة في زيادة الاجور والاستفادة من الضمانات الصحية والاجتماعية وبدلات السكن والتنقل اذ بعد يأس مؤلاء العمال من مماطلة ادارة الليطاني وتجاهل السلطة الرسمية لمطالبهم قرروا الاضراب وانتخبوا لجنة متابعة لقيادة نضالهم . وهنا كانت ثورة الدولة على مؤلاء « المخربين » للاقتصاد الوطني ، فاستنفرت ازلامها ونوابها لاجهاض اضرابهم .

فعادل عسيران يجتمع مع لجنة المتابعة من اجل فك الاضراب لانه سيرفعها الى رئيس الوزراء ، ولكن لجنة المتابعة رفضت الاصغاء الى نصائح النائب « العجوز » لان ايام طاطأة الرؤوس امام البيك قد ولت ، ومحمد الزعتري رئيس غرفة التجارة والصناعة يفقد صوابه ويجتمع بلجنة المتابعة من اجل تدارك « الكارثة » لان ١٤٠٠ مشترك ستبور مواسمهم الزراعية اذ استمر الاضراب اكثر من اسبوع ، اما محافظ الجنوب بالوكالة ادمون مشعلاني فكان اكثر تعبيرا عن مصالح الملاكين. فقد دعا العمال والموظفين الى فك الاضراب « من موقع انساني ، لتسيير المياه خوفا من حدوث كارثه تتعرض لها المساتين الساحلية من صيدا الى صور » .

نعم ان السلطة ممثلة بمحافظ الجنوب تدعو العمال الى فك اضرابهم لاسباب انسانية ، لكي لا تمور مساقي الجمال والزين وسلام ومخولي : « حرام عليكم ايها العمال ، أليس هناك شفقة في قلوبكم ؟ أنضبت العاطفة عندكم ، انقبلون خراب املاك ٥ اقطاعيين او اكثر تقدر املاكهم بحوالي اربعين الف دونم ، فكوا اضرابكم ايها العمال من موقع انساني » ! وهكذا يتبارى محافظ الجنوب وعادل عسيران وكل طبقة الملاكين الكبار في الجنوب في مناشدة العمال للعودة عن اضرابهم بأسم الانسانية .

بأسم الانسانية يريدون من العمال ان يعودوا عن اضرابهم كي لا تتضرر مصالح حفنة من الاقطاعيين تعد على الاصابع ، ولكنهم بأسم الانسانية لا يحققون مطالب سمعين عاملا اي سبعين عائلة ، اجر الواحد منهم ٦٠٠ ليرة منذ ١٧ سنة .

وبأسم الانسانية لا يريدون ارعاج خواطر المر والبساط وعسرب وسمعة وغيرهم ممن يكدسون الملايين من تعب العمال وجهدهم .

ان واحدا من الاقطاعيين سافر السنة الماضية اسبوعا واحدا الى لندن فصرف ٧٥ الف ليرة ولكنهم بأسم الانسانية تصعب عليهم زيادة ١٠ بالمئة على اجور العمال كي يعلموا اطفالهم او يدخلوهم الى مستشفى اذا مرضوا يوما .

وبأسم الانسانية يستنفرون بعضهم بعضا ويطير النوم من عيونهم لان مواسم « البكوات » ستبور ولكن الانسانية عندهم ميتة لا تتحرك عندما تحرق « اسرائيل » حقول الفلاحين في الجنوب وخاصيا . الانسانية عندهم جريمة عندما يسعل طفل من امتاء البرجوازية ولكن الدنيا تأتف خبر عندما تطرد الاف العائلات المهجرة من بيوت يسكنونها مؤقتا كي يعودوا الى جنوبهم الحبيب .

فأية انسانية هذه يا محافظ الجنوب التي تتكلم عنها . ان العمال لن يعلقوا اضرابهم ، سيبقون وحدة صلبة حتى تحقيق مطالبهم ، لن يفكوا اضرابهم ولو بارت كل بساتين الاقطاعيين واصاب القحط كل مواسمهم هذه السنة .

فكفوا ايها البرجوازيون عن النطق بأسم الانسانية فان العمال لا يعرفون « انسانيتكم » الدنيئة ، فعندما يكون اطفالهم عراة وعندما يبكي طفل من الجوع لان والده لا يملك ثمن قنينة حليب ، ابن تكون انسانيتكم العميمة التي بأسمها تتحدثون .

فالانسانية منكم براء يا محافظ الجنوب .

سعدون حسين